النزاهة تعلن رصد حالات تزوير و رشى و ابتزاز في هيئة التقاعد

كشفت هيئة النزاهة العراقية ،اليوم الأحد، عن رصدها لحالات تزوير ورشى و ابتزاز للمتقاعدين و المستفيدين من تعويضات ضحايا العمليات الإرهابية في هيئة التقاعد، مقترحة عدة حلول لمعالجة هذه المخالفات.

و أكدت الهيئة في بيان ، على ضرورة اعتماد الآلية الإلكترونيّة وإعداد آليّةٍ واضحةٍ ومُحدّدةٍ لصرف فروقات الرواتب للمُتقاعدين وضحايا الإرهاب، تكون بديلةً عن الطريقة الحاليّة للصرف التي تشوبها حالات فساد وانعدام مبدأ العدالة.

و بينت أن دائرة الوقاية في الهيئة ، ذكرت في تقريرٍ أعدّته عن الزيارات التي قام بها فريقها إلى هيئة التقاعد العراقية للاطلاع على آليات عملها، واقترحت توجيه إعمام من الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى الوزارات والجهات غير المُرتبطة بوزارةٍ؛ من أجل إرسال مبالغ التوقيفات التقاعديّة إلى صندوق تقاعد مُوظّفي الدولة بموعدها المُحدّد دون تأخيرٍ، ومفاتحة وزارة الماليّة لإطلاق مبالغ المُستحقات الماليّة، والعمل على إنهاء هذا الملف، إضافة إلى اتخاذ إجراءاتٍ رادعةٍ بحقّ

المُوظّفين الذين يثبت قيامهم بابتزاز المواطنين في موضوع صرف فروقات الرواتب.

وأشارت الدائرة إلى أنّ المُتقاعدين وضحايا الإرهاب المُستحقين فروقات رواتب سابقة أصبحت مُستحقة الدفع وترتّب على إثرها مبالغ ماليّة بذمّة هيئة التقاعد؛ ولعدم وجود مبالغ كافيةٍ، نتيجة عدم إقرار المُوازنة العامّة الاتحاديّة يلجأ المُستحقون إلى مُراجعة مكاتب أعضاء مجلس النوّاب والمسؤولين في الدولة للمُساعدة في صرف الفروقات، حيث ورد 62 كتاباً من النوّاب خلال يومٍ واحدٍ، أو طلب مقابلة رئيس هيئة التقاعد،بلغ عددها ليومٍ واحدٍ 100 طلب مقابلةٍ، لافتةً إلى أنّ رئيس هيئة التقاعد لم يبدِ التعاون اللازم مع الفريق عند المُطالبة بالاطلاع على الطلبات؛ بالرغم من كونها مُؤرشفةً.

و أوصت الدائرة باتخاذ الإجراءات الإداريّة والقانونيّة للحفاظ على المعاملات التقاعديّة وأرشفتها وحفظها من التزوير والتلف والفقدان، والكشف عن حالات التزوير السابقة التي تسبّبت بهدرٍ في المال العام، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القانونيّة بحقّ الأشخاص الذين مُنِحوا مبالغ بدون ضوابط قانونيّةٍ؛ نتيجة التزوير وإعادة تلك المبالغ إلى خزينة الدولة.

و أكدت عدم اتّخاذ هيئة التقاعد الإجراءات العمليّة لمنع حالات التزوير والأسماء الوهميّة التي ما زالت تستحوذ على رواتب تقاعديّةٍ بصورةٍ غير قانونيّةٍ، وعدم اتخاذ الإجراءات بخصوص مقترح هيئة النزاهة باستكمال إجراءات الحوكمة الإلكترونيّة؛ من أجل منع تأخير المعاملات والتزوير، ومنع تعرّض المُراجعين للابتزاز.

و اقترحت، في التقرير المُرسلة نسخةٌ منه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء، والأمانة العامّة لمجلس الوزراء، ووزير الماليّة، تأليف فرقٍ ميدانيّةٍ من مُوظّفي هيئة التقاعد؛ لغرض الانتقال وإنجاز المُعاملات التقاعديّة، لا سيما لعوائل الشهداء وضحايا الإرهاب، بدل جعلهم عرضةً للابتزاز من المُعقّبين واضطرار بعض المراجعين للتنازل عن نصف مُستحقاتهم مقابل الصرف، حيث بيّن بعضهم قيام المُوظّفين بإعادة المعاملات التي لا يتمّ ترويجها عن طريق المُعقّبين بحجّة وجود نقصٍ في أوليّاتها.

و رصد التقرير العديد من السلبيّات، منها أنّ آخر مصادقة على البيانات الماليّة من مكتب ديوان الرقابة المالية في الهيئة تعود لعام 2016، ويُعزَى سبب التأخير إلى اختلاف البيانات المقدمة من قبل الهيئة، إضافة إلى عدم اتخاذ الإجراءات القانونيّة لاستعادة الأموال التي مُنِحَت كرواتب

للمتقاعدين من الشهداء وضحايا الإرهاب والمصابين، ممّن تظهر بحقّهم مُؤشّرات أمنيّة أو شبهات تزويرٍ، والذين صدرت بحقّهم قراراتٌ قطعية باسترجاع الأموال الممنوحة لهم خلافاً للقانون، واكتفت الهيئة بإيقاف منح الرواتب فقط.

و أشارت الى انه عند الانتقال إلى مصرف الرشيد داخل بناية الهيئة، لاحظت تأخير إصدار بطاقة "النخيل" من قبل شركة "بوابة العراق" المُتعاقدة مع المصرف بعد انتهاء نفاذها ولفتراتٍ تتجاوز 45 يوماً، وأنّ بناية هيئة التقاعد مُحاطة بمكاتب المُعقّبين الذين لديهم علاقاتٌ ببعض المُوظّفين فيها، وإنجاز المُعاملات من خلالهم لقاء مبالغ ماليّةٍ.

و شخصت الهيئة أيضاً اتّباع طرقٍ مُلتويةٍ وتكليف المواطنين "بطريقةٍ انتقائيّةٍ" يُحدّدُها المُوظّف المُختصّ بمراجعة دوائر الأحوال المدنيّة؛ لغرض جلب صحّة صدور المُستمسكات، لعدم وجود جهاز قارئ للبطاقة المُوحّدة، وعدم وجود سجلاتٍ للشكاوى وإحصائيّاتٍ باللجان التحقيقيّة، إضافة إلى أنّ سجلات القسم القانونيّ غير مُنظّمةٍ، والأوليات غير مُؤرشفةٍ إلكترونياً أو مذكورة بسجلاتٍ ورقية.

و أفاد التقرير بأنّ جميع العقود التي أبرمتها هيئة التقاعد مع إحدى الشركات الأهليّة لخدمة الإنترنت كانت مُخالفةً لإعمامات الأمانة العامّة لمجلس الوزراء المُتضمّنة توجيه وزارات الدولة وتشكيلاتها كافة بحصر خدمة الإنترنت وتطبيقاتها المُختلفة من قبل الشركة العامّة للاتصالات والمعلوماتيّة "إحدى شركات وزارة الاتصالات"؛ كونها تُقدّمُ خدماتٍ مُؤمّنةً إلى دوائر الدولة للحفاظ على أمنها.

و أكد التقرير أن الملاحظات والسلبيات والمخالفات التي تم تشخيصها من قبل فريق الهيئة منسوبة لإدارات هيئة التقاعد المتعاقبة ومن ضمنها الإدارة الحالية.